

الجزائر والأمن الإقليمي:

التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي

د. مصطفى صايح

أستاذ محاضر - أ. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة
الجزائر - 3.

التعريف الكلاسيكي للسياسة الخارجية على أنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج -بنقيض السياسة الداخلية- مشاكل تطرح في ما وراء الحدود"⁽ⁱ⁾، بينما ترى بعض الدراسات المعاصرة بأن هذا التعريف هو تبسيط لنشاط مركب ومتعدد تقوم به الدولة والفواعل غير الحكومية في بيئة دولية أضحت أكثر تداخلا، سمتها الأساسية الاعتماد المتبادل ونتيجتها انتقال التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد من داخل الدولة إلى خارجها، بدون إجراءات رسمية (جواز سفر أو تأشيرة) يمكن للدولة ذات السيادة أن تفرضها على التنظيمات (الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة)، أو انتشار الأمراض المعدية من فيروسات السارس، وأنفلونزا الطيور والخنازير، إلى فيروس إيبولا.

وانطلاقا من ذلك فإن بعض فقهاء السياسة الخارجية -أمثال جيمس روزنو ومحمد السيد سليم- يصنفون السياسة الخارجية على أنها تلك السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية، بطريقة منظمة ومبرمجة، قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي⁽ⁱⁱ⁾، المهم هنا هو طرح التساؤل المرتبط بتعريف السياسة الخارجية، من حيث ماهية الأهداف والغايات التي تركز عليها الجزائر في سلوكها الخارجي، تجاه إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا، ودورها الدبلوماسي تجاه أزمة شمال مالي على وجه التحديد.

أولا- البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية: الأهداف والوسائل.

تحدد الأدبيات النظرية في السياسة الخارجية فئتين من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها في سلوكها الخارجي⁽ⁱⁱⁱ⁾.

تتمثل الفئة الأولى في تلك الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول، وتتضمن الأمن، وحماية السيادة الإقليمية، ودعم الأمن القومي، دعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة، وخلق الأوضاع التي تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة، وبسط النفوذ القومي.

أما الفئة الثانية فإنها تتمثل في تلك الأهداف القومية ذات النزعة المثالية ومن ضمنها الرغبة في دعم السلام العالمي، والتمكين لحكم القانون والعدالة الدولية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من المبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

وفي هذا الإطار فإن أهداف السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا عموما، ودول الجوار الإفريقي خصوصا، لا تخرج عن هاتين الفئتين من الأهداف، التي تحدد سلوكها الخارجي في تعاملها الدبلوماسي وفق الاتجاهين المتناقضين للعلاقات الدولية، دائرة التعاون وبناء المصالح المتبادلة مع الدول، أو المشاركة في مسارات التسوية السياسية للنزاعات داخل الدول، أو ما بين الدول.



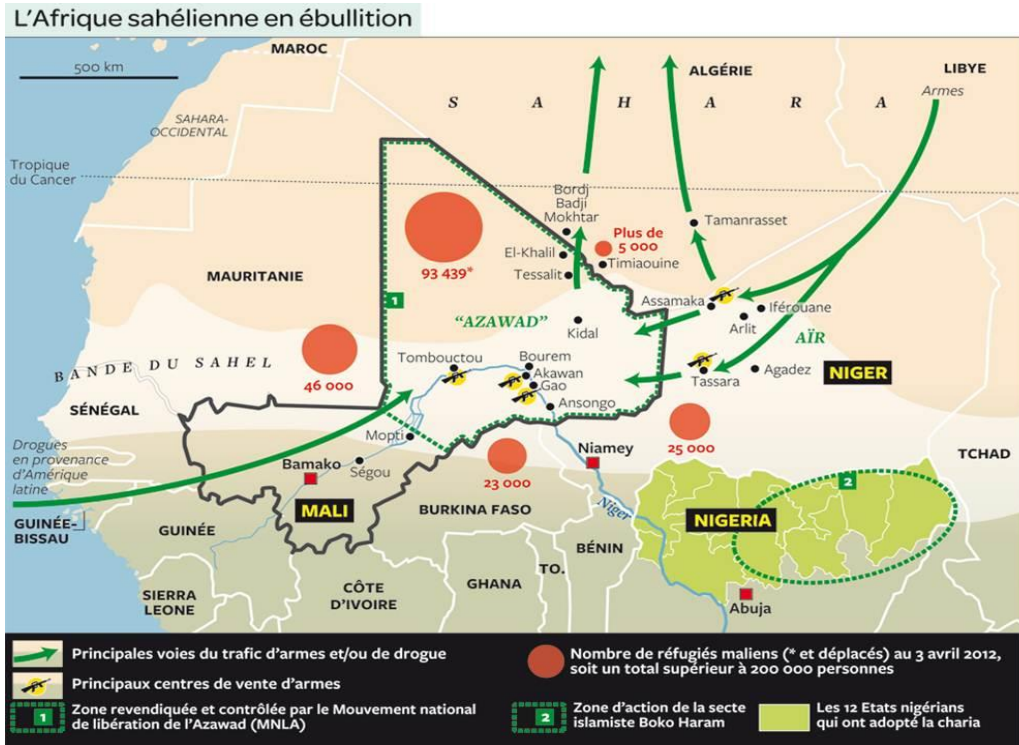
وتبرز فئة الأهداف المتعلقة بمصالح الدولة القومية

الجزائرية بشكل واضح في حالة النزاع في مالي من خلال النظرة إلى المتغير المتعلق بالأمن، والحفاظ على الوجود القومي، والتي تظهر أن ما يجري في شمال مالي هو شأن حيوي بالنسبة لاستقرارها وأمنها الوطني، فمن ناحية الجغرافية السياسية (الجيوپوليتيكس)^(*) تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة في جنوبها التي تمتد إلى 1400 كلم، يضاف إليها التداخل الاجتماعي من خلال العنصر البشري (التوارق) المنتشر ما بينها وما بين دول الجوار في الجنوب، مع ما تحمله حالة اللاإستقرار المستمر وبالأخص ذلك المتمثل في تدفق اللاجئين عبر المناطق الجنوبية للبلاد بفعل النزاع الاجتماعي المتجذر.

وتكمن قوة الدولة الجزائرية وترتبط في بعدها الوطني وتماسكها الجغرافي والاجتماعي في عمقها الحيوي المتمثل في الحفاظ على منطقة الصحراء، لما تمثله من رمز للقوة الدبلوماسية التفاوضية للجزائر في فترة الإستعمار الفرنسي^(iv)، وفي نفس الوقت مجالا للتهديدات الدائمة في إطار المبدأ الأساسي للجيوستراتيجية، وهي أن الحدود ليست ثابتة وليست مقدسة، وإنما هي محل تقسيمات وإعادة تركيبات، الهدف منها خدمة المصالح الحيوية للقوى العالمية المتصارعة على إدارة النظام الدولي.

والجدير بالذكر فإن الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية للجزائر تجاه ما يجري في شمال مالي تكمن في تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية في الصحراء الجزائرية، وهي ثروة تمثل في عمومها ما يزيد عن 98 بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، والذي يعد مجال مصدرها أمرا حيويا لا يمكن التفريط في الأمن المحيط به، وكان الإختبار الأولي بالنسبة للجزائر بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا، وانتشار الجماعات الإرهابية والإنفصالية في شمال مالي، والهجوم الإرهابي المتعدد الجنسية على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في تقيتورين.

الخريطة رقم (01): تبين منطقة تقيتورين الغازية والشركات النفطية الثلاثة التي تديره: سوناطراك الجزائرية، برتيش بتروليوم البريطانية، ستاتويل النرويجية، كما توضح الخريطة الحدود المتقاربة مع ليبيا النيجر ومالي، نقلا عن: مجلة جون أفريك



خريطة رقم (02): الساحل الإفريقي في غليان.

وتوضح الخريطة أعلاه، مجموعة التهديدات الأمنية التي تعتبر من فئات الأهداف التي تحرك السلوك الدبلوماسي الجزائري، لتحقيق هدف الأمن الوطني والحفاظ على بقاء الدولة، وتتمثل هذه التهديدات في الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة، التي تقوم بالإتجار بالسلاح والمخدرات، بالإضافة إلى الجماعات الانفصالية المتواجدة على الحدود مع الجزائر، والتي تطالب باستقلال إقليم الأرواد، وقد تم اختبار هذه التهديدات في اختطاف القنصل الجزائري في غاو، والموظفين الدبلوماسيين من قبل جماعة التوحيد والجهاد.

أما الفئة الثانية من الأهداف ذات النزعة المثالية، فإنها تتمثل أساسا في ترسيخ صورة الجزائر وتوضيحها في إفريقيا، وذلك من خلال هويتها القائمة على المبادئ ذات الإرث التاريخي والحضاري، التي نبتت أسسها الثورة الجزائرية، والتي من أهمها: إفريقيا للإفريقيين، ودعم حق الشعوب في تقرير المصير، والدفاع عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات الدولية بالآليات الدبلوماسية.

ثانيا- طبيعة الأزمة في مالي، فواعلها المحليين والإقليميين

يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة، نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالبات الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي، وبالذات المتمركزين منهم في المثلث الاستراتيجي غاو، تومبوكتو وكيدال.

لم تستطع السلطة المركزية منذ فجر استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينات من القرن العشرين، من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة والدورية، التي تطفو على السطح السياسي في البلاد، كلما ظهر تأزما أو مرحلة انتقالية فيها، وهو ما يدفع إلى تصنيف هذا النزاع على أنه من ضمن تلك التي تدمج في النزاعات المجردة التي استعصى علاجها بإيجاد حل نهائي لها، بدلا من مسكنات التسويات الظرفية التي تعود إلى الواجهة، كلما كانت البيئة السياسية والاجتماعية مواتية لذلك.

ولقد استفادت الجماعات الانفصالية من الوضع الداخلي وذلك بمجرد الإطاحة بنظام أمادو توماني توري، ومن الوضع الإقليمي، بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، حيث عادت بقايا الجماعات، ومنهم (الليف الترقى)، مدججة بأسلحة ثقيلة ذات نوعية يفقدها الجيش النظامي في مالي، والذي عجز عن مراقبة وبسط قوته وشرعيته على المثلث الاستراتيجي في الشمال، الذي يغطي مساحة شاسعة من التراب المالي.



<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm>

خريطة رقم (03): عن تقرير: د. فريدوم أونوها : "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، آخر تحديث: الخميس 14 فبراير 2013 12:59 مكة المكرمة

وفي هذا الإطار، سبق للجزائر أن قامت بمساعي دبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية لأزمة شمال مالي ذات البعد الاجتماعي المتأصل وذلك فيما عرف باتفاقية تمراست في جانفي 1991 واتفاقية الجزائر للسلام في جويلية 2006.

والجدير بالذكر فإن النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة تتميز عادة ما بصعوبة تسويتها، وفي بعض الأحيان باستحالة إيجاد حل نهائي لها، إلا أنه في الوقت نفسه يطرح مقاربتين متناقضتين لمستقبل التسوية، المقاربة الأولى قائمة على الخيار الليبرالي الذي يدعم التعددية السياسية، والحريات الفردية، والحريات الجماعية عبر ممارسة حق الهويات (اللغة، الدين..) والتمسك بالرموز، وهي تقتضي أن يستقيم النظام السياسي في الدولة، التي يظهر فيها هذا النوع من النزاعات على النمط الليبرالي استثناءً إلى ما يسمى بالسلام الديمقراطي، بحيث تصبح المجتمعات الديمقراطية تتعايش فيما بينها، وفق سلم من القيم المشتركة: المواطنة بدلا من القبلية، والمساواة أمام القانون، بدلا من الجهوية أو الإثنية أو القبلية، وغيرها من قيم الديمقراطية الغربية، التي بشر بها فرنسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" (٧).

أما المقاربة الثانية لتسوية هذا النوع من النزاعات وبالأخص الذي تعرفه شمال مالي فإنه يكمن فيما يسمى بالواقعية الإثنية، المتمثلة في فصل الهويات عن بعضها البعض، بسبب استحالة الجمع بينها، انطلاقا من فرضيات تزعم أن غياب الدولة القوية والمركزية التي تحتكر أدوات العنف والإكراه الشرعي، تؤدي إلى لجوء كل هوية أو قبيلة أو إثنية إلى تعظيم وتعزيز قدراتها الأمنية، بعيدا عن سلطة الدولة المركزية الهشة، خصوصا إذا كانت الدولة لا تعير الإهتمام الكافي للهوية التي تطالب بالإنفصال، وهو ما تعرفه المقاربة الواقعية بالإثنية

بمأزق الأمن، أي الخوف الدائم للأقلية التي تعيش التهميش والإقصاء، من التطهير العرقي والتصفية الديموغرافية من قبل الهوية ذات الأغلبية، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للهويات المتعددة لشمال مالي: الترقية، والعربية، والإفريقية^(vi).

وتجد هذه المقاربة نسبة من الواقعية في طبيعة الأزمة في شمال مالي، بالنظر للأطراف المحركة للنزاع مع السلطة المركزية، وذلك من خلال مطالبتها الهوياتية، التي غالبا ما تعبئ حولها المطالبة باستقلال إقليم الأزواد عن مالي.

وما يزيد من تعقيد هذا النوع من النزاعات الاجتماعية المتأصلة هو تعدد أطرافها وتناقضاتهم، فيما يخص مطالبهم المادية والقيمية، بحيث يمكن تصنيف أطراف النزاع إلى طرفين أساسيين، إحداهما السلطة المركزية في باماكو، وثانيهما أطراف متناقضة في منطقة الأزواد في شمال مالي وبهويات مختلفة، تعكسها التسميات التي تطلقها على نفسها، بين الهوية الترقية، والعربية والإفريقية، وداخل كل هوية لا نجد التجانس الذي يجمع كل هوية.

وتبرز ظاهرة الصراع بين الأطراف المتنازعة في الشمال وفيما بينها حول موضوع من يحتكر "التمثيل الشرعي" للمطالب الاجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة المركزية في باماكو، إنها تتوزع حاليا على ستة تنظيمات تنسم بالهشاشة، لأنها تبدو قابلة للتعدد والاضمحلال بمجرد أن يتم إغراء الزعيم القائد الممثل لأحدها محليا أو إقليميا، وهذه (التنظيمات الست) هي تلك التي وقعت على اتفاقية السلام في الجزائر مع السلطة في باماكو، وهي: 1- الحركة العربية للأزواد، 2- التنسيقية لشعب الأزواد، 3- التنسيقية للحركات والجبهات القومية للمقاومة، 4- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، 5- المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، 6- الحركة العربية للأزواد.

واللافت للانتباه أن الانقسام بين أطراف النزاع في الشمال، انشطرت بدورها إلى شطرين رئيسيين في بداية التفاوض مع الحكومة في باماكو، بحيث وقع القسم الأول من الحركات الشمالية على خريطة الطريق في إطار مسار الجزائر، ومثلتها كل من الحركة العربية للأزواد، وتنسيقية حركات القوى الوطنية للمقاومة، وتحالف الشعب من أجل الأزواد. أما القسم الثاني من الحركات فقد وقع مع ممثل الحكومة المالية وثيقة موازية بنفس التسمية السابقة^(vii)، ومثل هذا القسم من التنظيمات كل من تنسيقية المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، والحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والحركة العربية للأزواد.

ويضاف إلى هذه الحركات الأزوادية المنتشرة في شمال مالي جماعات إرهابية تحاول تدمير المسار التفاوضي والإتجاه السلمي في مالي، وهو ما أوجد في السابق تحالفات ظرفية بين أنصار الدين (الذي مثله أياد غالي) وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي أعطى المبرر والغطاء السياسي لتدخل فرنسا، بتحريك من مجلس الأمن في الشمال، وفيما عرف بعملية "القط البري".

وفي إطار تصنيف النزاع على أساس أنه من النزاعات المجددة التي تتصاعد مرحليا، فإن الرهان على التسوية النهائية للأزمة الراهنة في مالي ستصطدم حتما بهذه الأطراف المتناقضة، بسبب صراع الزعامات وارتباطات بعضها بأطراف إقليمية ودولية، تريد فرض إرادتها في المنطقة، كما هو الحال مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، التي ترتبط بعض قياداتها بالمملكة المغربية وفرنسا^(viii)، لمواجهة النشاط الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، خصوصا بعدما راهنت عبر مساعيها السياسية - قبل انهيار نظام القذافي والانقلاب على الرئيس المالي أمادو.توري- على بناء نموذج أممي إقليمي مستقل، من خلال ما عرف بدول الميدان الأربعة، الذي ضم كل من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا.

ثالثا- مسارات التسوية للنزاع في مالي: الدولية والإقليمية

لقد شكلت الأزمة في مالي الأنموذج لتفاعل مجموعة الدول الإقليمية -انطلاقا من مفهوم أن السياسة الخارجية للدول تعتمد أساسا على تفاعل مجموعة من الدول، وفيما بينها من أجل التعاون لمواجهة التحديات المشتركة- وذلك للتكيف مع تحديات أمنية، انتقلت انعكاساتها السلبية لدول الجوار، وكانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) أنموذجا للدبلوماسية الإقليمية، بما فرضته من نشاط دبلوماسي ساهم بتحريك الأزمة في شمال مالي داخل مجلس الأمن، لدعم فرنسا في تدخلها العسكري، بحجة تطويق الجماعات الإرهابية ومنعها من الوصول إلى العاصمة باماكو، وممارسة التطهير العرقي والإثني^(ix). وإذا كان المجال هنا لا يعنى بمناقشة شرعية التدخل الفرنسي والأهداف الحيوية للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، فإن المهم أن الإرادة الجهورية فرضت مشروعا للتسوية السياسية، لفترة ما بعد الانقلاب العسكري، من خلال ما عرف بـ **اتفاقية واغادوغو^(x)**، بين السلطة الإنتقالية في مالي وحركات مسلحة في شمال مالي، أفضت إلى بناء سلطة شرعية من خلال الإنتخابات الرئاسية والتشريعية، والحث على مسار التفاوض على مجموعة من الأسس والمبادئ، التي تحدد مستقبل الأقاليم في شمال مالي^(xi)، كما أوصت **اتفاقية واغادوغو** بضرورة مساهمة المجموعة الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والتي ذكرت فيها الجزائر بشكل أساسي في دعم الجهود الإقليمية والدولية لدفع مسار التفاوض بين السلطة الشرعية والحركات السياسية والمسلحة في شمال مالي، وهو الدور الذي تحاول الجزائر أن تقوم به في ظل فرص للنجاح وأمام تحديات تطرحها طبيعة النزاع الإجتماعي المتأصل والنزاع المجدد، الذي يطرح صعوبة التعامل مع فسيفساء من الحركات المسلحة، يصعب جمعها في جبهة واحدة، لإنجاز ما تم التوقيع عليه في 24 جويلية 2014، ما بين الحركات السياسية والمسلحة الست في شمال مالي والحكومة الشرعية في باماكو.

رابعا- الوساطة الجزائرية: الفرص والتحديات

تتمثل أهم هذه الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حل نهائي لأزمة شمال مالي في النقاط التالية:

أ- الفرص:

- تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية عبر مسارها في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمناست، واتفاقية الجزائر)، فرصة لأطراف النزاع في هذا البلد لبعث مسار التسوية وفق الإتفاقات التي تم التوصل إليها، على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي، خصوصا وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو، وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.
- يمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية، من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع تنموية محلية في شمال مالي^(xii) إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات من داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال للانخراط في العملية السياسية والتعمير والإنشاء، في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.
- يمكن للجزائر أن تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي، مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.

ب- التحديات:

- لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي، الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له، وذلك بسبب ديناميكية أطراف هذا النزاع في سواء من حيث نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة، وإن بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، والانفصال، والحكم الذاتي، أو بسبب فشل السلطة المركزية في بامako في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنمية في البلاد مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي سكان الشمال، وفق منطق النزاعات المجمدة.

- استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع الكارثي في ليبيا، بحيث يمكن لإنتشار السلاح أن يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية، وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة بإسم مكافحة الإرهاب، خصوصا مع عملية برخان^(*)، في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عملياتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين، وهي عملة قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة، الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة.

- ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في بامako للمصالحة الوطنية، مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة، وهو ما يدفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة، بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا في المشاركة السياسية.

خامسا- انعكاسات التسوية السياسية على مستقبل الأمن الإقليمي :

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطور الأزمة في شمال مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي.

أ- السيناريو الإيجابي: يفترض هذا السيناريو إبقاء الأزمة في شمال مالي في نفس الإتجاه الخطي لها، أي الصدام بين الجماعات السياسية والمسلحة والسلطة المركزية، مع تشتت أطراف الصراع في الشمال لاختلاف تصوراتها وتناقض إيديولوجياتها، مما يصعب من عملية التسوية السياسية.

وقد يستند هذا السيناريو على أدبيات النزاعات الاجتماعية المتأصلة برجحان كفة المقاربة الإثنو-واقعية، التي تبرر تعظيم التسلح لدى الجماعات العرقية في الشمال خوفا من التطهير العرقي والتصفيات الجسدية، بسبب غياب السلطة الشرعية القاهرة في البلاد، بينما تبقى المقاربة الليبرالية بعيدة عن التطبيق فيها، وذلك لغياب البيئة الاجتماعية والسياسية والتنمية المناسبة لنجاح الخيارات التي تطرحها تصورات السلام الديمقراطي.

ووفق هذا السيناريو، فإن الحالة المالية ستعمق من حالة اللاإستقرار والأمن الوطني والإقليمي، بحيث توفر المنطقة ملاذات آمنة للجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، المستفيدة من حالة شغور السلطة في ليبيا، وقد تنعكس تأثيرات هذا الوضع على دول الجوار مباشرة، النيجر بدرجة أولى لإرتباطات عرقية (التوارق) ولتداخل الجغرافيا مما يؤدي إلى تعزيز الدور الفرنسي في المنطقة بإسم مكافحة الإرهاب وواقعية حماية مناجم اليورانيوم المتمركز في شمال النيجر.

كما لا تستثني هذه التهديدات الأمنية القرب الجغرافي للجزائر، حيث أنها تمثل جزءاً مهماً من مجالها الحيوي، ولأنه على الرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة من قبل الجزائر ودول الإيكواس والإتحاد الإفريقي فإن طبيعة النزاع ما تزال تفرض مسارها على ما يجب أن يكون.

ب- السيناريو الإصلاحي: يستند هذا السيناريو على تغليب المتغيرات الإيجابية لفرص نجاح مسار التسوية السياسية، بحث تقتنع أطراف النزاع أن الخيار العقلاني يكمن في تقاسم السلطة، بإشراك أطراف النزاع في الشمال في العملية السياسية، مع قناعاتها بأن الوضع الاقتصادي والتنموي هو الذي يفرض السلام، لكي تستفيد كل الأطراف من عائدات تمويل المشاريع، التي قد تقدمها الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة.

كما تستفيد الأطراف المتنازعة في مالي من دور الوساطة التي توفرها الجزائر لكل الأطراف والمدعومة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والإيكواس وبرضا أغلب أطراف النزاع.

ويطرح هذا السيناريو، وجهة نظر مثالية لمستقبل الأمن الجهوي والإقليمي والدولي، بحيث سينعكس السلام القائم في شمال مالي على تحييد الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة، وقطع أوصالها بنظيراتها في ليبيا.

ويمكن محاكاة عملية السلام في شمال مالي بما يحدث في ليبيا عبر طرح مشاريع إقليمية ودولية وبوساطة جزائرية، والتي تكمن مؤشراتها البارزة في الدور الذي تقوم به دول الجوار لدعم ليبيا المدعومة في نفس الوقت بمشاريع ردعية من مجلس الأمن (منع تصدير السلاح للجماعات المسلحة في ليبيا). ويفترض نجاح هذا السيناريو- في الواقع- إعطاء ديناميكية لمتغيرات المقاربة الليبرالية أو السلام الديمقراطي وهو ما يصطدم مع متغيرات البيئة المحلية في كل من مالي وليبيا، (القبلية، الهوية، الانفصال، الغنيمة، الزعامات)، كما يصطدم مع مشاريع دولية، (تناقض المصالح الفرنسية، الأمريكية، الصينية)، ومشاريع إقليمية (الجزائر، المغرب، مصر، تركيا، قطر، إسرائيل..).

ج- السيناريو الكارثي: يقوم هذا السيناريو على اختبار بعض الاحتمالات القليلة الوقوع والأكثر تأثيرا إذا حدثت في الواقع، وذلك عبر التركيز على إنتشار مظاهر بعض المتغيرات الإقليمية في شمال مالي، وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، فالمتغير الأول قد يعتمد على نجاح تسويق نموذج تنظيم داعش ودولة، الخلافة وانتشاره في شمال مالي وامتداداته إلى ليبيا حيث البيئة مواتية أكثر مقارنة بالوضع العراقي والسوري، تمثل ليبيا الحالة الأنموذج لانتشار داعش ومثيلاتها، لأنها تمثل كالعراق المجال الحيوي للطاقة، ذات البعد العالمي، التي تغري القوى الكبرى على تقسيم المنطقة العربية، وفق مفهوم مشروع سايكس بيكو جديدة، ويبقى انتشار داعش في شمال مالي وليبيا إلى غاية شمال نيجيريا مع تواجد بوكو حرام الذي بايع زعيم دولة الخلافة، كلها مؤشرات على السيناريو الكارثي لإعادة تفتيت المنطقة، وفق الهويات العرقية والطائفية والإثنية. وعليه فإن الدبلوماسية الجزائرية تبقى معلقة مع مقولة: "لا يمكن أن يصلح العطار ما أفسده الدهر".

الهوامش :

- (i) مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، دار النشر جروس برس، سلسلة آفاق دولية، بيروت بدون سنة نشر، ص3.
- (ii) أ.د. حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة للنشر، الجزائر، طبعة 2012، ص 17.
- (iii) أنظر: د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص.ص 139-142.
- (*) هماك فروق بين الجغرافيا السياسية اتلي تهتم بالمتغيرات داخل حدود الدول، والجيوبوليتيكس التي تركز على موقع الدولة وعلاقتها بمحيطها الدولي.
- (iv) يشير سعد دحلب أحد المفاوضين الجزائريين في مفاوضات إيفيان مع الفرنسيين من أجل استقلال الجزائر، بأن الفيتناميين أنفسهم يستشهدون بقوة الدبلوماسية الجزائرية التي استطاعت أن تحافظ على الوحدة الترابية والإقليمية بعدما حاولت فرنسا فصل الصحراء عن الجزائر بينما الفيتناميين فرطوا في الوحدة الترابية مما أدى إلى تقسيمها إلى فيتنام شمالية وجنوبية، وعلق سعد دحلب قائلا: "الصحراء لوحدها تمثل حالة انتصار واقتدار". أنظر:
- SAAD Dahlab, pour l'indépendance de l'algérieM mission accomplie, edM dahlab, Alger, 4eme edition dec 2010,p161
- (v) Feuille de route des négociations dans le cadre de processus d'Alger, signé le 24 juillet 2014.
- (vi) Ibid.
- (vii) Ibid.
- (viii) Mohamed DAGNOKO, Négociations d'Alger : Le MNLA et le HCUA demandent l'indépendance des régions du Nord, <http://www.maliweb.net> 9 sept 2014 à 02:50 AM,
- (ix) Jean-Jacques KONADJÉ, Quel rôle la force en attente de la Cedeao peut-elle jouer au mali?; 23 janv. 2013 <http://www.operationspaix.net/83-dossier-du-rop-quel-role-la-force-en-attente-de-la-cedeao-peut-elle-jouer-au-mali-.html>
- (x) Accords de Ouagadougou a été signé le 4 juin 2013, par Le Gouvernement d'union nationale de transition de la République du Mali, d'une part, et La coordination du Mouvement national de libération de l'Azawad (MNLA) et du Haut conseil pour l'unité de l'Azawad (HCUA) d'autre part, (texte integral) : <http://maliactu.net/accords-de-ouagadougou-texte-integral/#sthash.PsFtoYy1.dpuf>
- (xi) أهم بنود اتفاقية واغادوغو التي تم توقيعها بين السلطة الانتقالية في مالي والجماعات المسلحة في شمال مالي بعث الحوار حول القضايا التالية: التنظيم الإداري والمؤسساتي في مالي ولاسيما في الأقاليم الشمالية المسماة بأقاليم الأزواد، وضع استراتيجية تنمية مدمجة للجماعات الإقليمية في مالي، تسيير الموارد والثروات الطبيعية، إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وبرنامج نزع التسليح وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لجماعات المسلحة في الشمال، عودة اللاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم، العدالة والمصالحة الوطنية (المادة 20 من اتفاقية واغادوغو).

(xii) شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لمالي الذي نظمته الاتحاد الإفريقي في جانفي 2013، وقدمت مساعدة مالية للبرنامج الثلاثي لدعم الدولة المالية على المستوى العسكري، الإنساني والمالي، وصرح السفير الجزائري بإثيوبيا، عبد الناصر بلعيد ، بأن نصيب المساهمة المالية الجزائرية يحسب على أساس أن الجزائر تعد من الدول الخمسة الأكثر مساهمة في ميزانية الاتحاد الإفريقي بـ 50 مليون دولار. أنظر: PUBLIE LE : Conférence des donateurs sur le Mali : L'Algérie accorde une aide financière, militaire et humanitaire (30-01-2013) <http://www.elmoudjahid.com/fr>

(*) عملية برخان *opération Barkhane* التي خلفت عملية القط البري *Serval* في مالي وعملية *Épervier* في التشاد هدفها الرسمي حسب الفرنسيين محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي بوضع قوة عسكرية قوامها 3.000 عسكري فرنسي يتوزعون في خمسة دول شريكة تعرف بمجموعة الخمسة للساحل وهي: موريتانيا، بوركينا فاسو، النيجر والتشاد.